المحاضرة 04: إرساء الإدارة الفرنسية في الجزائر

الإدارة الفرنسية ارتكزت على عملية اخضاع الجزائريين والسيطرة على أراضيهم ،ولتحقيق أهدافها ومساعيها والتي تدور في فلك الحاق الجزائر بفرنسا استحدث مجموعة من قوانين الهادفة الى التحكم في مصير الجزائريين .

1/ **مرحلة الاخضاع العسكري** :اعبروا الجزائر ارضا محتلة واخضوعها للحكم العسكري ،ومن أهم مميزاتها:

- فرض الواقع العسكري
- احتلال الجزائر
- غياب الاستقرار في نظام الحكم
- خلل في التوفيق بين السلطة العسكرية والمدنية
- كثرة اللجان

ومرد ذلك مرتبط بطبيعة الاحتلال والاخضاع كانت عسكرية في الأساس هذا من جهة ومن جهة ثانية لارتباطه بالوضع الذي كانتتمر بها فرنسا داخليا

2/ مرحلة التردد 1830-1834 التردد كان قائما حول اتباع سياسة الاحتلال المحدود والادارة غير المباشرة وبين الاحتلال الكامل والادارة المباشرة ومالت للكفة الثانية

ن وفي هذه المرحلة طغى الحكم العسكري بفعل انشغال فرنسا بمشاكلها الداخلية ومناوراتها في أوربا فعمت اضطربات في البلاد ، فاصدر مرسوم ملكي يفصل في الشؤون العسكرية والمادية لكن الغلبة كانت للحكم العسكري وفي هذه المرحلة استحدثت ادارة الجزائر المكونة من :

- ✓ المسؤول المالي والاداري والمدني
- ✓ رئيس وحدات الاحتلال
- ✓ مجلس الادارة

3/ إنشاء منصب الحاكم العام 1834/07/22

في هذه المرحلة بدأ عهد جديد بالجزائر المستعمرة على اصدار المملكة الفرنسية مرسوم ينص بضم الجزائر لفرنسا،واصبحت الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب يديرها كاحم عام عسكري واول حاكم عام عسكري في الجزائر هو "دوريت ديرلون "ويس اعده مجلس مكون من موظفين عسكريين ومدنيين ، أما مهامه هو فترتكز في:

- استتباب الأمن
- الجباية
- العدالة
- الاشراف على الشؤون العسكرية
- مراقبة التعليم العمومي

ونظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهت الاحتلال الفرنسي التوسع وبسط السطرة وعدم تعاون ابناء الجزائر معه قرر روفيقو انشاء هيئة تكون همزة وصل بين السكن وفرنسا فكانت المكاتب العربية

4/ المكاتب العربية :في البداية1832

سميت بالديوان العربي وأول من ترأسها هو لامورسيير Moriciere المجيد للغة العربية لذا اعتمدت على المترجمين والمختصين في الشؤون العربية،وفي 1837 تحولت إلى هيئة ادارة الشؤون العربية وفي عهد بوجو Pugeaud أشرف على تنظيمها واعطاها صفة رسمية تحت اسم المكاتب العربية عام 1844

أهداف من انشاء المكاتب العربية :

- تحقيق الاستعمار بالاحتلال الشامل واخضاع القبائل للسلطة
- مراقبة الزوايا والقادة الروحانيين
- جمع مختلف المعلومات الجغرافية والسياسية والاجتماعية لتسهيل الاحتلال
- مراقبة الاهالي وحراسة المشوه منهم

- استخلاص الضرائب
- الفصل على النزاعات بين الاهالي
- المراقبة والاشراف على التعليم العربي

5- تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات

بداية من عام 1845ربط الامر الرئاسي الجزائر بالسياسة الإدارية الفرنسية تحت إمرة وزارة الحربية ووفقا للمرسوم الصادر في 18 أفريل 1845 تم تقسيم الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات الجزائر وهران وقسنطينة ، أما الصحراء فخضعت للقوانين العسكرية وشملت كل مقاطعة نوعين من البلديات بلديات مختلطة وتتوفر على غالبية جزائرية وأقلية أوربية يتلاأسها اداري فرنسي يعينه الحاكم العام وتحت إمرته جهاز كامل من الموظفين الحكوميين وبلديات أوربية يسكنها المعمرون الأوربيون ويدير شؤونها مجلس بلدي ورئيس بلدية بمثل ماهو معمول به في الدوائر الفرنسية

6-دستور 1848:

بتزايد نفوذ المعمرين وتدخلهم في توجيه السياسة الفرنسية بما يخدم مصالحهم أين طالبوا بادماج الجزائر في فرنسا وضرورة تمثيلهم في البرلمان الفرنسي ، ومنه فقد صدر الدستور وبموجب المادة 109 منه والذي يعتبر الجزائر أرضا فرنسية وتجري عليها القةانين والتنظيمات السارية المفعول فب فرنسا ذاتها

وفي هذها الشأن لا يمكن أن نغفل بالاشارة أن السياسة الفرنسية قد اعتمدت نوع من التنظيم الاداري المحلي من خلال مشاركة بعض العناصر الجزائرية وتعيينهم كأعيان ومشايخ على المناطق التي لها نفوذ فيها كابن الحملاوي وابن قانة وخليفة بن عيسى وحودة بن الفكون وهذا من اجل مراقبة تحركات الجزائريين ويمكن لها الجباية

1860: زار نابلون الثالث الجزائر ولاحظ بنفسه مأساة شعبها فاعلن انها الجزائر ليست مستعمرة وانما هي مملكة عربية ورغم محاولاته لاصلاح أحوال الأهالي إلا أن سياسته لم تطبق علةى أرض الواقع وخلال زيارته الثانية من عام 1865وأصدر في 1865/17/14قانون السيناتوس كونسيلت والذي يسمح بموجبه للجزائريين الحصول على جنسية مع الاحتفاظ

بأحوالهم الشخصية ، كما مكن الانديجان التمتع بالمواطنة الفرنسية بطلب التجنس وفي هذه الحالة يطبق عليه القوانين المدنية والسياسية الفرنسية

***موقف الجزائريين من هذا القانون :**

القلة طلبوا بالمواطنة والأغلبية الساحقة رفضوه

رفضوا لان هذا القانون اعتبروه تخل عن اسلامهم وأصلهم وشخصيتهم

بسقوط حكم نابلون عادت الأوضاع للأسوء مما كانت عليه وأصدرت الجمهورية قانون الأهالي عام 1871ودعم من طرف الرئيس جول فيري 1881/06/28 يخول للسلطات الحاكمة في الوليات التوقيع على العقوبات على الجزائر

- مصادرة أملاكهم دون محاكمة
- إلغاء القضاء الاسلامي
- التقاضي أم المحاكم الفرنسية
- حصر الجزائريين في مناطق محددة ومنعهم من أداء فريضة الحج
- منعهم من جمع الخشب من الغابات والتجول في الدوار إلا برخصة
- فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية
- فرض ضرائب تعسفية وغرامات اضافية فردية وجماعية
- وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الاقامة الجبرية

وهدف هذا القانون المتقدم ذكره باجرائته التعسفية الشديدة الوطأة على الجزائريين والذي منعهم من أدني حقوق طبيعبة كانت مدنية أو سياسية هو القضاء على المقاومة وللعلم ف؟إن هذه القوانين وغيره من القوانين الاستثنائية ضل معمولا به إلى غاية إلغائها من طرف ديغول في 1944/13/07